جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الحبس الاحتياطي

دراسة مقارنة

رسالة أعدها

إسماعيل محمد سلامة

للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إشراف

السيد الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة

وكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة وأستاذ القانون الجنائي

١٩٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

شكـــــــر

لم تكن هذه الرسالة ثمرة جهدى منفردا ، وإنما كان لأساتذة كـــرام الفضل الذى لا يمكن إنكاره فى توجيهى وإرشادى وإمدادى ببعض المراجـــع ، فكان ذلك عونا كبيرا لى فى إنجازهـــا .

فلقد أسدى إلى الأستاذ الفاضل الدكتور مأمون محمد سلامة ســـن الإرشادات ومن المراجع ما أضاء أمامى طريق البحث فى موضوع الحبـــس الإحتياطى ، كما أولانى أستاذى الجليل الدكتور محمود محمود مصطفـــى بنصائحه السديدة قبل إعداد هذه الرسالة .

وعندما كنت فى فرنسا خلال العام الدراسى ١٩٧٨/١٩٧٩ فى منحة دراسية على جانب الحكومة الفرنسية ، أتيحت لى الفرصة لأن ألتقى بالاستاذين مارك آنسل مدير معهد القانون المقارن بباريس وجورج لفاسير الأستاذ بجامعة باريس ، وقد كان لتوجيهاتهما لى نحو الأبحاث والدراسات التى تناولـــت موضوع الحبس الاحتياطى ما مكننى من الوقوف على الجوانب الهامة فى دراســـة هذا الموضوع ، والإطلاع على القواعد القانونية التى تحكمه فى تشريعـــات عدد غير قليل من الدول .

لكل هؤلاء أقدم خالص شكرى وعرفانى بفضلهم ، وأدعو اللـــه أن يجزيهم عنى خير الجـــزاء ،،،

مقدم الرسالـــــة

"الإهداء"

إلـــــى :

أبـــــى :

أقدم هذه الرسالة عرفانا بفضله ، وتمجيدا للإسم الذى تركه تراثا باقيا على الزمن ، وتجديدا للعهد الذى قطعته على نفسى بأن يكون طريق العلم هو طريق الحيـاة .

وزوجـــتى :

التى بذلت من الجهد والمعاناه ما وسعتها طاقتهـــا .

وولـــــدى :

راجيا أن تكون لهمـا رمزا لفكرة سامية ، وعنوانـا لمبـــدأ جليـل يحتذونـــه .

اسماعيـل محمد سلامة

مقدمـــــــة

تتجه كل الافكار الاساسية المتعلقة بوظائف الدولة نحو البحث عن نقطـــــة توازن بين نقيضين يعملان فى المجتمع هما الرغبة فى تدعيم سلطة الدولة حتى يتيسر للحكام أداء المهام المنوطه بهم لحماية هذا المجتمع ، والرغبة فى تدعيم حريـــات الافراد منعا لاستبداد الحكام وتمكينا للافراد من أن ينعموا بحياتهم وحرياتهـــم ، وذلك هو الهدف النهائى من كل تنظيم سياسى .

وفى مجتمع منظم لا يتصور أن تكون الحقوق والحريات الفردية مطلقة والا أدى ذلك الى تقويـــض دعائم المجتمع مما يضر أيضا بمصالح أفراده . ومن ناحية أخرى فانه لا يتصور فى ظل هذا المجتمع أيضا وتحت ستار الحماية الاجتماعية أن يحـــرم الفرد من حقوقه وحرياته الاساسية ، فهذا الحرمان انما يعنى تجريد الفرد مـــن الوسائل التى يحتاجها لاثبات كيانه وتنمية شخصيته فيعوق تكيفه وتجاوبه الحقيقـــى للحياة فى المجتمع .

ولقـد ألمح الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر من الامم المتحدة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ عن مبدأ حماية حقوق الانسان فى المادة الثالثة الـــتى تقول " لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه " . ولكن هذا الاعـــلان قد نص أيضا على ما يفيد أن الحقوق والحريات الفردية ليست مطلقة ، وإنما تخضـع لتنظيم القانون حرصا على سلامة المجتمع ، فنص فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة والعشرين على أن " يخضع الفرد فى ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقررها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ، ولتحقيـــق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة ، والأخلاق ، فى مجتمـــع ديمقراطى " .

وتثار مشكلة حقوق الانسان وحرياته بصفة أساسية خلال المراحل المختلفة للدعوى الجنائية ، وتعد هذه المشكلة من أهم الموضوعات التى تشغل الفقـــه

الاجرائى ، فقد أضحى الاتجاه الى الاهتمام بالنواحى الاجرائية فى القانون الجنائى إتجاها عالميا بعد أن طال اهمالها وتركز الاهتمام بالنواحى الموضوعية وذلك لمساسها بالحقوق والحريات الفردية ، فالفرد قد يخضع اثناء تلك المراحل لعديد من الاجراءات التى تمس حريته الفردية كالقبض والتفتيش والحبس الاحتياطى وتنفيذ العقوبة ، ويكفل قانون الاجراءات الجنائية تنظيم القيود القانونية المتعلقة بمثل هذه الاجراءات باعتباره القانون الذى يحمى الحرية الفردية ويضع الحدود التى يمكن فيها للسلطات العامة المساس بتلك الحرية .

والحبس الاحتياطى يعد فى الواقع من أهم موضوعات قانون الاجراءات الجنائيه ذلك أنه يمثل نقطة نزاع جدلى أو ديالكتيكى بين مصلحتين شرعيتين متعارضتين ، فمن ناحية الفرد يجب التسليم بأن كل إنسان برىء حتى تثبت إدانته فلا يجوز حرمانه من حريته قبل ذلك وعلى ذلك يبدو الحبس السابق على الحكم بالادانة تعديا وإنتهاكا لحق أساسى يتعلق بحرية الفرد . ولكن من ناحية أخرى فان هذا التعدى يكون شرعيا بواسطة القانون الذى تضعه سلطة الدولة والذى يحدد شروط الحبس الاحتياطى والحالات التى يطبق فيها وذلك إبتغاء الحرص على حماية أمن المجتمع وتوفير الضمانات التى تلزم الدعوى الجنائية تحقيقا للعدالة .

ولقد كان الحبس الاحتياطى أحد الموضوعات التى تعرض لها بالبحث المؤتمر الدولى الرابع لقانون العقوبات سنة ١٩٣٧ ومن بعد ذلك فى المؤتمر الدولى السادس لقانون العقوبات سنة ١٩٥٣ . وفى سنة ١٩٥٥ قامت لجنة حقوق الانسان بناء على القرار رقم ٩٢٦ الصادر من الأمم المتحدة بإعداد دراسة شاملة تتعلق بحق الفرد فى عدم الخضوع للقبض أو الحبس أو النفى التعسفى ، إنتهت منها فى سنة ١٩٦٤ ووضعت مشروعا بمبادىء عامة يتكون من واحد وأربعين مادة تتعلق بالضمانات التى يجب مراعاتها عند مباشرة هذه الاجراءات وحقوق من يخضع لها . ولقد حرصت الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى وافقت عليها الجمعية العامة للامم المتحدة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦ على النص فى المادة

الفهـــــرس

صفحة

المقدمة وتقسيم الدراســـــة ٥

الباب التمهيـــدى

ماهية الحبس الاحتياطى وطبيعته القانونيه

تقســـــيم ١١

الفصـــل الاول

ماهيـة الحبس الاحتياطـــى

تعريف الحبس الاحتياطـــى ١١

تاريخ الحبـــس الاحتياطـــى ١٣

أ ـ فى النظم العقابية السابقة على القانون الرومانى ١٣

ب ـ فى العصـــر الرومانـــى ١٥

جـ ـ فى الشريعة الاسلاميـــة ١٦

التمييز عن الحبس الاحتياطى بالتوقيـــف ١٨

الحبس الاحتياطى والاجراءات الشبيهة بـه ٢١

أ ـ القبض والحبس الاحتياطـــى ٢٢

ب ـ الحجز والحبس الاحتياطـــى ٢٣

جـ ـ الاعتقال والحبس الاحتياطى ٢٥

الفصـــل الثانـــى

الطبيعة القانونية للحبس الاحتياطـــى

تمهيـــد وتقســـيم ٢٨

المبحث الاول

الحبس الاحتياطى ومبدأ الأصل فى المتهم البراءة

تقســـــيم ٢٩

المطلب الاول

مبدأ الأصل فى المتهم البراءة

تاريخ المبدأ ٢٩

أ ـ فى عصر قدماء المصريين ٢٩

ب ـ فى قانون أثينا ٣٠

جـ ـ فى القانون الرومانى ٣٠

د ـ فى الشريعة الاسلامية ٣١

أساس المبدأ ٣١

مبررات المبدأ ٣٥

تسجيل المبدأ فى اعلانات الحقوق والدساتير والقوانين ٣٦

المطلب الثانى

الحبس الاحتياطى . هل يتعارض مع قرينة براءة المتهم ؟

فقه المدرسة الوضعية ٣٨

الوضع المحايد تجاه المتهم ٣٩

تحديد نطاق قرينة البراءة ٣٩

الحبس الاحتياطى يمثل بداية العقوبة ٤٠

خلاصة ٤٢

المبحث الثانى

ـــ وظائف الحبس الاحتياطى

الحبس الاحتياطى إجراء يضمن تنفيذ العقوبة ٤٣

الحبس الاحتياطى إجراء من اجراءات الامن ٤٤

الحبس الاحتياطى وسيلة من وسائل التحقيق ٤٥

الوظيفة الشرعية للحبس الاحتياطى ٤٧

القسم الاول

الضوابط القانونية لشرعية نظام الحبس الاحتياطي

تمهيد وتقسيم ٥٠

الباب الاول

الضوابط القانونية لاصدار أمر الحبس الاحتياطي

تمهيد وتقسيم ٥١

الفصل الاول

سلطة إصدار الامر بالحبس الاحتياطي

تقسيم ٥٢

المبحث الاول

سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي

في القانون المقارن ٥٢
1 ـ القضاء وحده هو سلطة اصدار الامر بالحبس الاحتياطي . ٥٣
ب ـ النيابة العامة هي سلطة اصدار الامر بالحبس الاحتياطي . ٥٣
جـ ـ المشاركة بين النيابة العامة والقضاء في سلطة الحبس الاحتياطي ٥٤
د ـ منح ضباط الشرطة سلطة الحبس الاحتياطي ٥٥
في التشريع المصري ٥٦
السلطة التي يجب إسناد الحبس الاحتياطي اليها . ٥٨
عدم تمتع النيابة العامة في التشريع المصري بضمانة حياد القضاء واستقلاله . ٥٩

المبحث الثاني

سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة الاحالة

أهمية قضاء الاحالة ٦٢
أزمة قضاء الاحالة في التشريع المصري ٦٣
سلطة مستشار الاحالة في الحبس الاحتياطي ٦٥

المبحث الثالث

سلطة الحبس الاحتياطي في مرحلة المحاكمة

القاعدة العامة ٦٦
سلطة محكمة الجنايات في حبس المتهم احتياطيا ٦٧
حالات خاصة ٦٨
أ ـ حالة وقوع جريمة بالجلسة ٦٩
ب ـ منع المتهم من الهرب قبل النطق بالعقوبة ٦٩
جـ ـ حالة الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فأكثر ٧٠
د ـ حالة الحكم بعدم الاختصاص ٧١

الفصل الثاني

الشروط الموضوعية والشكلية للحبس الاحتياطي

تمهيد وتقسيم ٧٤

المبحث الاول

الشروط الموضوعية للحبس الاحتياطي

تقسيم ٧٦

المطلب الاول

الجريمة التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي

التجريم وعلاقته بنطاق الحبس الاحتياطي ٧٦

الجريمة التي يجوز فيها الحبس الاحتياطـــي
أ ـ معيار جسامة العقوبة المقررة للجريمـــة ٨٠
ب ـ الجمع بين معيارى جسامة العقوبة وطبيعة الجريمة ٨١
الحبس الاحتياطي الوجوبـــــي ٨١
جرائم الصحافة وجرائم الاحـــداث ٨٤

المطلب الثانـــي

إستجواب المتهم قبل حبسه احتياطيـــا

ماهية الاستجـــــواب ٨٨
وجوب إستجواب المتهم قبل الامر بحبسه إحتياطيـــا ٨٩
ضمانات الاستجـــــواب ٩٠
أ ـ دعوة محامى المتهم للحضور أثناء الاستجواب ٩٠
ب ـ إطلاع المحامى على التحقيق قبل الاستجواب ٩٢
أثر اغفال الاستجواب أو ضماناته على الحبس الاحتياطـي ٩٣

المطلب الثالـــث

مبررات الحبـــس الاحتياطـــي

مقدمـــــة ٩٥
الغاية التقليدية من الحبس الاحتياطـــي ٩٥
مبررات الحبس الاحتياطى فى القانون المقارن ٩٦
أ ـ فى التشريع الفرنســـي ٩٦
ب ـ فى تشريع المانيا الفيدراليـــة ٩٧
جـ ـ فى تشريع الاتحاد السوفيـــتى ٩٨
د ـ فى التشريع التشيكـــــي ٩٨
هـ ـ فى التشريـــع المصـــــرى ٩٩

البحـــث الثانـــي

الشروط الشكلية للحبـــس الاحتياطى

تمهيد وتقســـــيم ١٠١

المطلب الاول

تسبيب الامر بالحبس الاحتياطي

أهمية تسبيب أمر الحبس الاحتياطي ١٠١
تسبيب أمر الحبس الاحتياطي في القانون المقارن ١٠٣
أ ـ في التشريع الفرنسي ١٠٣
ب ـ في تشريع ألمانيا الفيدرالية ١٠٤
جـ ـ في تشريعات روسيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ١٠٥
تسبيب أمر الحبس الاحتياطي في التشريع المصري ١٠٥

المطلب الثاني

إبلاغ المحبوس إحتياطيا بأسباب حبسه

تمهيد ١٠٧
النص على هذا الضمان في بعض الدساتير ١٠٨
إبلاغ المحبوس إحتياطيا بأسباب حبسه في القانون المقارن ١٠٩
أ ـ في التشريع الفرنسي ١٠٩
ب ـ في التشريع النمساوي ١٠٩
جـ ـ في تشريع الاتحاد السوفيتي ١٠٩
موقف المشرع المصري من هذا الضمان ١١٠

المطلب الثالث

تقييد الحبس الاحتياطي بمدة معينة

تمهيد وتقسيم ١١١

الفرع الاول

المناهج المختلفة لتقييد مدة الحبس الاحتياطي في القانون المقارن

أولا النص على حد أقصى لمدة الحبس الاحتياطي في جميع الجرائم ١١٣

أ ـ التشريع اليوغوسلافي ١١٣
ب ـ التشريع الايطالي ١١٣
جـ ـ التشريع النمساوي ١١٤
د ـ التشريع السويسري ١١٥
ثانيا النص على حد أقصى لمدة الحبس الاحتياطي في سواد الجنح فقط ١١٥
أ ـ التشريع الفرنسي ١١٥
ب ـ التشريع المصري ١١٦
ثالثا الاكتفاء بالرقابة على مشروعية الحبس الاحتياطي عند تجديد مدته ١٢١

الفرع الثاني

الحبس المطلق في التشريع المصري

التعريف بالحبس المطلق ١٢٢
تاريخ الحبس المطلق في التشريع المصري ١٢٤
الرأي المؤيد لنظام الحبس المطلق ١٣٠
الانتقادات التي توجه لنظام الحبس المطلق ١٣١
أ ـ هل من مقتضيات حالة الطوارئ الخروج على القواعد العامة في الاجراءات الجنائية ؟ ١٣١
ب ـ هل تسمح نصوص قانون الطوارئ بمباشرة الحبس المطلق ؟ ١٣٤
إنهاء حالة الطوارئ في مصر ١٣٧

الباب الثاني

الضوابط القانونية المتعلقة بتنفيذ الحبس الاحتياطي

تمهيد وتقسيم ١٤٠

الفصل الاول

الرقابة على شرعية الحبس الاحتياطي

مقدمة فى طبيعة الرقابة على شرعية الحبس الاحتياطي ١٤٢

المبحث الاول

الرقابة القضائية

تمهيد وتقسيم ١٤٤

المطلب الاول

الرقابة التلقائية فى التشريع المصرى ١٤٥

المطلب الثانى

الرقابة بناء على طلب المتهم

تمهيد وتقسيم ١٤٨

الفرع الاول

الطعن العادى

النص على هذا الطعن فى بعض الدساتير ١٤٩
فى التشريع الفرنسى ١٤٩
فى تشريع المانيا الفيدرالية ١٥١
فى تشريع بلجيكا ١٥٢
فى تشريع النمسا ١٥٢

الفرع الثانى

الطعن غير العادى

(١) نظام الأمر باحضار جسم المحبوس ١٥٣
هل يأخذ التشريع المصرى بنظام الامر باحضار جسم المحبوس ؟ ١٥٥

(٢) نظام الأمبـــــارو

البحـــث الثانـــى

الرقابة غـــير القضائيـــــة

تقســـــيم ١٥٧

المطلب الاولـــ

الفوض البرلمانى " الأمبودســـان "

تاريخـــــه ١٥٨

سلطاتـــــه ١٥٩

تقدير نظام الأمبودســـان ١٦١

المطلب الثانـــى

البركيراتـــورا

تاريخـــــه ١٦٤

سلطاتـــــه ١٦٥

تقدير نظام البركيراتـــورا ١٦٦

الفصـــل الثانـــى

خضوع المتهم لمعاملة خاصة أثناء تنفيذ الحبس الاحتياطى

تمهيـد وتقســـــيم ١٦٧

البحـــث الاولـــ

القواعد الدولية لمعاملة المحبوسين إحتياطيـــا

مجموعة قواعد الحد الادنى فى معاملة المسجونـــين ١٦٩

مشروع المبادىء التى وضعتها لجنة حقوق الانســان ١٧٢

الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياســـيـــة ١٧٣

المبحث الثاني

القواعد القانونية لمعاملة المحبوسين احتياطيا في القانون المقارن

فصل المحبوسين إحتياطيا عن المحكوم عليهم ١٧٤
إرتداء الملابس الخاصة وعدم الاجبار على العمل ١٧٥
الزيارات والمراسلات ١٧٦

المبحث الثالث

مدى تطبيق قواعد معاملة المحبوسين احتياطيا في المجال العملي

السريان الكلي لقواعد الحد الادنى لمعاملة السجونين ١٧٩
العقبات التي تواجه تطبيق قواعد معاملة المحبوسين إحتياطيا ١٨٠

الفصل الثالث

خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة

مقدمة ١٨٤

المبحث الاول

الاتجاهات الفقهية نحو خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة

إنكار الحق في خصم مدة الحبس الاحتياطي ١٨٦
الحرمان من خصم مدة الحبس الاحتياطي بشروط معنية ١٨٨
وجوب خصم مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة ١٩٠

البحث الثانى

خصم مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة فى القانون المقارن

التشريع المصرى ١٩٢
فى التشريع الفرنسى ١٩٤
فى تشريعات سويسرا وألمانيا الفيدرالية ١٩٦
فى تشريعات تونس والمغرب والبحرين والسودان ١٩٨
فى تشريعات الدول الأنجلوسكسونية ٢٠٠

البحث الثالث

ضوابط خصم مدة الحبس الاحتياطى

تمهيد ٢٠١
بداية حساب مدة الحبس الاحتياطى ٢٠١
حالة تعدد الدعاوى ٢٠٤

الفصل الرابع

التعويض عن الحبس الاحتياطى

تمهيد وتقسيم ٢٠٧

المبحث الاول

المسئولية عن أعمال السلطة القضائية

تحديد العمل القضائى ٢٠٩
مسئولية القاضى عن أعماله ٢١١
مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية ٢١٥
موقف المشرع الفرنسى من المسئولية عن أعمال السلطة القضائية ٢٢١
نطاق المسئولية عن أعمال السلطة القضائية فى التشريع المصرى ٢٢٣

البحث الثانى

التعويض عن الحبس الاحتياطى فى القانون المقارن

تمهيد وتقسيم ٢٢٥

المطلب الاول

فى القانون المقارن

التشريع الهولندى ٢٢٦
التشريع السويسرى ٢٢٧
تشريع ألمانيا الفيدرالية ٢٢٩
التشريع البلجيكى ٢٣١
التشريع الفرنسى ٢٣٦

المطلب الثانى

التعويض عن الحبس الاحتياطى فى التشريع المصرى

نطاق المسئولية عن أضرار الحبس الاحتياطى ٢٤٢
ضرورة إقرار مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية ٢٤٥
القواعد التى يجب أن تحكم مسئولية الدولة عن أعمال القضاء فى التشريع المصرى . ٢٤٨

القسم الثانى

الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى

مقدمة وتقسيم ٢٥٣

الباب الاول

الافراج المؤقت

تقسيم ٢٥٩

الفصل الاول

تاريخ الافراج المؤقت

في العصور القديمة ٢٦٠
في القانون الروماني ٢٦١
في الشريعة الاسلامية ٢٦٤
في التشريع الفرنسي ٢٦٦
في التشريع المصري ٢٧٠

الفصل الثاني

الضوابط القانونية للافراج المؤقت في القانون المقارن

تمهيد وتقسيم ٢٧٥

المبحث الاول

نطاق تطبيق الافراج المؤقت

تقسيم ٢٧٦

المطلب الاول

الافراج بكفالة بقوة القانون

التشريع الانجليزي ٢٧٨
التشريع الامريكي ٢٨٠
التشريع الهندي ٢٨١
التشريع السوداني ٢٨٢
التشريع النمساوي ٢٨٣
التشريع الصيني ٢٨٤

المطلب الثانى

الافراج الحتمى دون كفالة

تمهيد ٢٨٥
فى التشريع الفرنسى ٢٨٦
فى التشريع المصرى ٢٨٨

المطلب الثالث

الافراج الجوازى

تمهيد ٢٩٢
القواعد الارشادية فى الافراج المؤقت ٢٩٢
حظر الافراج المؤقت ٢٩٥

المبحث الثانى

ضمانات الافراج المؤقت

تمهيد وتقسيم ٢٩٨

المطلب الاول

الكفالة الشخصية

فى التشريع الفرنسى ٣٠٠
فى التشريع المصرى ٣٠١
فى تشريعات أخرى

المطلب الثانى

الكفالة المالية

ماهية الكفالة المالية ٣٠٥
تقدير قيمة الكفالة المالية ٣٠٦

تخصيص الكفالة المالية ٣٠٨
أ ـ في التشريع المصري ٣٠٩
ب ـ في التشريع الفرنسي ٣١٠
نقد الكفالة المالية ٣١١

المبحث الثالث

اجراءات الافراج المؤقت

تمهيد وتقسيم ٣١٤

المطلب الاول

طلب الافراج المؤقت

من له حق طلب الافراج ؟ ٣١٥
الشروط الشكلية لطلب الافراج ٣١٥
المرحلة التي يقدم فيها الطلب ٣١٦

المطلب الثاني

سلطة الافراج المؤقت

في التشريع المصري ٣١٧
في التشريع الفرنسي ٣١٩
في التشريع الانجليزي ٣٢٠

المطلب الثالث

الشروط الشكلية للافراج المؤقت

مثول المتهم أمام سلطة الافراج ٣٢١
إستطلاع رأي النيابة العامة ٣٢٢

موقف المجنى عليه أو المدعى بالحقوق المدنية من طلب الافراج ٣٢٣
المدة التى يجب خلالها الفصل فى طلب الافـــراج ٣٢٤
التعهد بالحضور واختيار محل اقامـــة ٣٢٥

المطلب الرابـــع

الطعن فى قرارات الافراج المؤقـــت

تسبيب القرارات المتعلقة بالافـــراج ٣٢٨
إستئناف قرارات الافـــراج ٣٢٩

المبحـــث الرابـــع

إعـادة حبـس المتهـــم

مبررات إعـــادة الحبـــس ٣٣١
تسبيب الامر بإعادة الحبـس ٣٣٣

البـاب الثانـــى

الاجراءات الأخرى البديلة للحبس الاحتياطى

تمهيـد وتقســـيم ٣٣٧

الفصـــل الاول

الاجراءات البديلة عن الحبس الاحتياطى فى تشريعـات بعـض الـــدول

فى تشريعات بعض الدول الأوروبيـــة ٣٤٠
فى تشريعات الدول الإسكندنافيـــة ٣٤٢
فى تشريعات الدول الأنجلوسكسونيـة ٣٤٣
فى تشريعات الدول الإشتراكيـــة ٣٤٥

الفصل الثاني

المراقبة القضائية كبديل للحبس الاحتياطي في التشريع الفرنسي

تمهيد وتقسيم ٣٤٧

المبحث الاول

الإلتزامات التي يفرضها نظام المراقبة القضائية

تقسيم ٣٥٢

المطلب الاول

إلتزامات الرقابة

تمهيد ٣٥٣

الفرع الاول

الالتزامات السلبية

حرية الغدو والرواح ٣٥٣
الاتصالات مع الغير ٣٥٤
قيادة وسائل النقل ٣٥٤
حرية العمل ٣٥٦
حرية اصدار الشيكات ٣٥٦

الفرع الثاني

الالتزامات الايجابية

تسليم بعض المستندات ٣٥٧
المثول أمام جهة أو شخص معين ٣٥٩

المطلب الثاني

التزامات المساعدة

الأنشطة المهنية والدراسية ٣٦٠
الفحص الطبي والعلاج ٣٦١

المبحث الثاني

أعضاء المراقبة القضائية

تمهيد ٣٦٢
دور قاضي التحقيق ٣٦٢
مساعدو قاضي التحقيق ٣٦٣

المبحث الثالث

الضوابط القانونية لنظام المراقبة القضائية

تقسيم ٣٦٦

المطلب الاول

إجراءات المراقبة القضائية

الوضع تحت المراقبة القضائية ٣٦٧
تعديل إلتزامات المراقبة القضائية ٣٦٩
إنهاء المراقبة القضائية ٣٧٠
جزاء عدم تنفيذ التزامات المراقبة القضائية ٣٧٢

المطلب الثاني

ضمانات المتهم في مواجهة نظام المراقبة القضائية

خلال إجراءات التحقيق ٣٧٣
خلال نظر الدعوى ٣٧٤

المبحث الرابع

تقييم نظام المراقبة القضائية

من الناحية القانونية ٣٧٥
من الناحية العملية ٣٧٨

الفصل الثالث

موقف التشريع المصرى من الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى

تقسيم ٣٨٢

المبحث الاول

نطاق الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى في التشريع المصرى

في جرائم الاحداث ٣٨٣
في جرائم القانون العام ٣٨٦

المبحث الثانى

أهمية التوسع فى الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى

تمهيد ٣٨٩
مزايا الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى ٣٨٩
الاطار القانونى والامكانات التى نقترحها فى تطبيق الاجراءات البديلة للحبس الاحتياطى ٣٩١

خاتمة ٣٩٥

المراجع العربية ٤١٤
المراجع الاجنبية ٤٢٠